خبراء يشيدون بتوجيهات رئيس الجمهورية لتنفيذ حزمة من الاجراءات الاصلاحية

الحكومة مطالبة بتحسين الإدارة المالية والتوظيف الأمثل للموارد

أكد خبراء اقتصاد على أهمية التوجيهات الرئاسية للحكومة بتنفيذ حزمة من الإجراءات الإصلاحية لمواجهة الصعوبات والمشاكل التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

وشـددوا لـ"الثورة" على أهمية إجراء المزيد من الإصلاحات اللازمة في اليمن لتحسين نظـام الإدارة المالية العامة لدعم النمو واسـتيعاب الموارد المتاحة بشـكل أكثر فاعلية ، بالإضافة إلى تطبيق القوانين الضريبية وتعزيز الجهات الايرادية ، وشفافية تنفيذ الميزانية دون تدخلات اجتهادية وإقامة آليات فعالة للرقابة الداخلية تعتبر جوانب رئيسية ينبغي التركيز عليها خلال الفترة القادمة.

ودعـا اقتصاديون الحكومـة إلى ضرورة إجراء تغييرات جذريـة في البنية الاقتصادية والتوظيف الأمثل للموارد وتعديل القوانين لرفع وتيرة الأعمال.

وأكـدوا أهمية تطوير أداء القطاعين العام والخاص من خلال العمل على تنفيذ خطط تطويرية واسعة تضع الاقتصاد الوطني في الطريق الصحيح للنهوض بعد الأزمة الطاحنة التي لحقت به خلال الفترة الماضية.

الثورة / استطلاع / محمد راجح

يرى الباحث الاقتصادي علي احمد الحميري أن الاقتصـاد الوطني يعانـي في الوقت الراهن ولا يـزال هناك حاجة ملحة لإجراء تغييرات متعددة في البنية الاقتصادية، بالإضافة إلى أهمية إحداث امن واستقرار ليشعر المستثمرون وقطاع الأعمال والقطـاع الخاص سـواء المحـلي أو الاستثمارات الخارجية أنهم يعملون في بيئة آمنة .

ويشـير إلى أهمية توجيهات رئيس الجمهورية التـي تأتـي في إطـار حرصـه الدائم عـلى متابعة الشـأن الاقتصادي الـذي لم يحظ خـلال الفترة الماضية بالاهتمام اللازم مع سيطرة الملفين الأمني والسياسي على الاهتمام بشكل اكبر.

ويضيـف أن اليمـن بلد خام ولديهـا إمكانيات هائلـة وتمتلـك ثـروات طبيعيـة وبشريـة ومواد خام وهناك افتقاد لمشـاريع البنية التحتية التي تساهم في استغلال هذه الموارد.

ويقـول :إذا مـا عملـت الحكومـة عـلى تهيئة البيئـة الآمنة للاستثمارات سيكـون هناك حراك كبـير في كـل الجوانـب تستفيـد منـه مختلـف القطاعات التجارية والاقتصادية.

ويُنبـه الدكتـور الحميري إلى أن هنـاك توجهاً عالمياً لمساعـدة اليمـن وينبغـي أن يستغل هذا التوجـه بأفضـل مـا يمكن مـن خـلال التوظيف الأمثل للموارد بشكل مثالي وصحيح.

تخفيف الأعباء

تأتـي توجيهـات رئيـس الجمهوريـة لتنفيذ مجموعة مـن الإجراءات العاجلة بهدف تخفيف الأعباء على الموازنة العامة للدولة التي تعاني من اختلالات واسعة وعبث كبير يؤدي إلى هدر أموال طائلة .

ويرى خبراء أهمية النظر في العديد من الحلول لمعالجـة العجز المـالي بـدون الأضرار بمشـاريع التنمية الاقتصادية وبمحدودي الدخل.

وأهـم هـذه الحلـول في نظـر الخـبراء تتمثـل في شفافيـة الإنفـاق الحكومـي باعتبـاره الحـل الأمثل لمعالجة العجز المـالي وكذا تطبيق سياسة إصلاحـات اقتصاديـة صارمة للحد مـن الفساد وهـدر المال العام، بالإضافة إلى أن من حق المواطن الذي تعمل الحكومـة على الإنفاق عليه أن يعرف كيف أنفقت.

ويؤكـد الخبـير الاقتصـادي الدكتـور محمـد يحيـى الرفيق رئيس قسم العلوم المالية والإدارية بجامعـة ذمـار أن السياسـات النقديـة والماليـة تشـكل إحـدى الأدوات الفعالـة التـي تسخرها العديـد مـن الدول مـع بعـض الأدوات والوسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث لا يتم تطوير النظـم الائتمانية والنقدية ،وتطوير الرقابة على عرض النقود واستخدامـه مع الائتمان في ظروف الاستقرار النقدي المحلي إلا من خلال السياسات النقدية والمالية.

ويـرى أن السياسة الماليـة الرشيدة تلعب دورا كبيرا في تنشـيط الادخار ، وتقليـل فوارق الدخول بـين الأفـراد وتهيئـة المنـاخ الملائـم للاستثمارات التنموية ،ويتحقق ذلك من خلال عدد من الأدوات وهـي الضرائب والنفقات الحكومية التي تؤثر على توزيـع المـوارد في المجتمـع ،وهذا يكـون وفقا لعدة معايـير مـن أهمهـا الكفـاءة والمسـاواة ،وتختلف وجهات النظـر حول اثر زيادة الإنفـاق الحكومي على مستوى النمو الاقتصادي للدولة حيث انه في ظل تدني مستوى الادخار والاستثمار فإن العجز في الميزانيـة يـؤدي إلى تدهور الحسـاب الجاري ، وبالتالي يؤثر سلبا على مستوى النمو الاقتصادي.

مبادئ

تعتـبر مختلـف المبـادئ المتمثلة بالشـفافية والمساءلة والإنصاف ركائز أساسية في هذا الاتجاه وبحسـب الدكتور عـلى الحميري فـإن الاقتصاد اليمني يعتمد على العاملين فيه ، وإذا أدرك هؤلاء العاملـون أهمية المبـادئ والركائـز الأساسية في تطويـر بيئة الأعمال فسنجـد الاقتصاد الوطني ينهض بشكل مناسب.

أمـا إذا كـان هنـاك تجاهـل لمثـل هـذه الأمور والمتغيرات بطبيعة الحال سيكون هناك صعوبات عديدة يواجهه الاقتصاد اليمني.

ويتحـدث الحميري عـن العديد مـن الأشياء التـي يمكـن القيـام بهـا ، منهـا وضـع خطـط اقتصادية مناسبـة لتطوير الإدارة ، حيث تحتاج الدولـة لخطط واضحة و إيجـاد مناطق صناعية هائلـة ،وهيكلـة القوانـين وتطويرهـا لكـي تكون قوانين مساعـدة وليس قوانـين معرقلة ومحبطة ،لأن الكثـير من القوانـين الحاليـة لا تساعد على خلق بيئة مناسبة للعمل.

ويوضح في هذا الاتجاه أهمية توجيهات رئيس الجمهوريـة في الحـد مـن فوضى هدر المـال العام بطريقة تؤدي إلى توظيف امثل للموارد العامة.

ويشير الدكتور الحميري إلى أهمية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخـاص خلال الفترة القادمة ، حيـث لا يمكـن أن يعمـل الطرفـين في الحكومـة والقطـاع الخـاص بمفردهما وهنـاك مسؤوليات مشـتركة لكل طرف، فالدولة تتحمـل مسؤوليات تطويـر التشريعـات والقوانـين وخلق بيئـة آمنة للأعمـال ،وهنـاك مسؤوليـات ومشـاريع كبـيرة تنتظر القطـاع الخاص ولهذا فإن الشراكة مسألة حتمية للفترة القادمة.

قدرات

يعتبر استعـادة وتسريع النمـو الاقتصادي في اليمـن أمـراً أساسيا عـلى المدى القصـير ويمثل شرطـاً لتحقيـق التنميـة البشريـة عـلى المـدى الطويل.

ويشـير خبراء إلى أن اليمن تحتاج للتغلب على سجـل النمـو البطـيء بنسبـة 4 % الـذي ظلت تحـرزه خلال العقـد الماضي وذلـك لتلبية الطلب عـلى العمالـة المربحة خاصة في أوساط الشـباب وكذا لمعالجة مستويات الفقر العالية.

ويرى البنك الدولي ان خلق فرص عمل وزيادة الدخـل المعيـشي لليمنيـين العاطلين يعتـبر أمراً أساسيـاً خـلال الفـترة الانتقاليـة والفـترة التي تليهـا ، حيـث ينبغـي أن تركـز الإصلاحـات على التدابـير التي من شأنهـا خلق فـرص اقتصادية وتعزز القدرة عـلى المنافسة وتسهل الاستثمارات المربحة .

ويشـير إلى أهميـة القضـاء عـلى الانحرافات الاقتصاديـة المتغلغلة والتي تعيـق النمو وتحرر المـوارد العامـة لاستثمارهـا بصـورة مثمـرة في المشاريع العامة.

ويشـدد عـلى أن النمو السريـع يتطلب بعض الوقـت للتخطيط وتحقيـق النتائج لكـن ينبغي بمـوازاة ذلـك أن تكون الإصلاحـات المطلوبة أكثر سهولـة لتنفيذهـا مـن خـلال توفير مـوارد كبيرة والدعم على المدى القصير.

ويوضـح البنك أن ذلـك يمكن أن يتم من خلال تحسـين منـاخ الأعمـال التجاريـة والاستثمـار ومراجعة الأطـر التنظيمية وغيرهـا من الوسائل وخاصة في ما يتعلق بالخدمات .

وتتطلـب الـضرورة في المرحلـة الراهنـة توفير ظروف أفضـل للمؤسسات الصغـيرة والمتوسطة غـير الرسمية وتحسـين ظـروف تشـغيلها وحصولهـا عـلى التمويـل مـن شأنـه أن يحسن الظروف المعيشية للكثير من المواطنين اليمنيين .

ويؤكد أنه يجب على الحكومة أن تدرس بشكل دقيـق إمكانية إقامة شراكات بـين القطاعين العام والخاص في الاستثمـارات الكبيرة في مجال البنية التحتية العامة .

ويـرى البنـك الـدولي أن مـوارد اليمـن العامة ستبقى محدودة خلال المستقبل المنظور ،كما أن قدرات الخدمات الحكومية ستحتاج لوقت أطول كي تتحسن .

وتعـد هـذه المعوقات مـبررات هامة مـن شأنها أن تدفـع نحو تحقيق أفضـل استفادة ممكنة من القدرة المالية والفنية للقطاع العام .